

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

أثر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي "دراسة استكشافية على القطاع المصرفي الليبي"

أ.د. فاطمة وثام بن مراد الدوعاجي²

أ. خالد زيدان عبدالسلام الفضلي¹

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي القائم على أسلوب تحليل المحتوى لعينة من المصارف التجارية بلغ عددها (6) مصارف وذلك خلال الفترة (2012-2015)، وأظهرت النتائج الإحصاء الوصفي أن مستوى الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة متدنية نسبياً، في حين كشفت نتائج الإحصاء الاستنتاجي بعدم وجود أثر للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي، وبذلك وفرت النتائج أدلة هامة للمصارف التجارية، وتوصي الدراسة بتفعيل الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة، وزيادة الوعي بأهميته في المصارف التجارية الليبية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاحات غير المالية، تقارير الأعمال المتكاملة، الأداء المالي، سوق المال الليبي.

إقتبس هذه المقالة:

خالد الفضلي، فاطمة الدوعاجي (2020)، أثر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 2، الإصدار الخامس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 20-41.

The impact of non-financial disclosures on integrated business reports on financial performance

"An Exploratory Study on the Libyan Banking Sector"

¹ Khaled Al-Fadhil

² Fatima Al-Douagi

Abstract:

The study aimed to know the effect of non-financial disclosures of integrated business reports on the financial performance of Libyan commercial banks, and the study followed the descriptive approach based on the content analysis method for a sample of 6 commercial banks, during the period (2012-2015), and the results showed descriptive statistics The level of non-financial disclosures for integrated business reports is relatively low, while the results of the deduction statistics revealed that there is no effect of non-financial disclosures of integrated business reports on financial performance, and thus the results provided important evidence for commercial banks, and the study recommends activating the non-financial disclosure of integrated business reports, and raising awareness Its importance in the Libyan commercial banks.

Key words: non-financial disclosures, integrated business reports, financial performance, Libyan money market.

1 محاضر بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

2 أستاذ بقسم المالية والمحاسبة - كلية العلوم الاقتصادية والتصرف - جامعة تونس المنار.

1- المقدمة وطبيعة المشكلة:

أدت الانهيارات التي حدثت للعديد من الشركات خلال العقد الماضي، وما تبعها من أزمات مالية على مستوى العالم؛ للتساؤل حول مدى إمكانية الاعتماد Reliability على نماذج التقارير الحالية، وبصفة خاصة التقارير المالية السنوية ذات المنظور المالي قصير الأجل، بذلك أصبح هناك اتفاق بين الأكاديميين والممارسين على أن الإبقاء على الأنظمة الحالية للتقارير المالية التقليدية سيترتب عليه مواجهة سلسلة من القيود (Gray, 2006)، وهذا بمثابة دعوة لاستيقاظ أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين ومانحي الائتمان في جميع أنحاء العالم، ليدركوا أنهم بحاجة ليس فقط لبيانات مالية تاريخية وإنما أيضاً لمعلومات شاملة ترتبط بالمستقبل (Yongvnich and Guthrie, 2006; Matthews, 2012; ICAA).

ونتيجة لذلك اهتمت كثير من الجهات المهنية والتنظيمية بإصدار قوانين وتوجيهات لزيادة جودة التقارير المالية، إلى أن ظهر جيل جديد من التقارير أطلق عليه مصطلح "تقارير الأعمال المتكاملة" ليلبي احتياجات أصحاب المصالح المختلفين، ويساعدهم في إجراء التقييم الواعي لأداء الشركة من منظور استراتيجي، وتقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة لكافة الأطراف (Araya, 2006; Meschant and Sandino, 2009; Dhaliwal et al, 2012; Eccles et al, 2012; Hahn and Kuhnen, 2013; García-Sánchez et al, 2013)

وأوضحت دراسات عديدة (Meschant and Sandino, 2009; Morhardt, 2010; Hahn and Kuhnen; Kosovic and Patel, 2013; Stubbs and Higgins, 2014) بزيادة الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وحدثت دمج بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، لتوفير مستويات عالية من الإفصاح والشفافية، حيث يشمل الإفصاح معلومات عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من منظور إستراتيجي، وتتضمن هذه المعلومات إضافة للمعلومات المالية للإفصاح عن المخاطر وآليات مواجهتها من جانب الإدارة، وإمكانات الشركة الحالية والمتوقعة، وإجراءات الحوكمة المتبعة ومدى الالتزام بالقضايا البيئية والاجتماعية وكافة المعلومات المتعلقة باستدامة الشركة، ولا شك أن التوسع في الإفصاح عن المعلومات غير المالية في صورة تقارير أعمال متكاملة، سيحقق منافع كثيرة لكافة أصحاب المصالح.

وفي السياق ذاته اتفقت دراسة كل من (Cheng et al, 2014; Saka and Oshika, 2015)، بأنه لمساعدة أصحاب المصالح على التنبؤ بقدرة الشركة على خلق القيمة، ضرورة توافر مجموعة من المؤشرات غير المالية وغير التقليدية، التي تغطي نطاقاً كبيراً من احتياجات أصحاب المصالح.

ويرى (Roy and Gitman (2012) أنه يوجد اثنين من العوامل التي تدفع المستثمرين للاهتمام بتكامل المعلومات غير مالية، العامل الأول تحقيق الاستدامة؛ فالاستثمار المستدام هو فرصة للنمو والتميز عن الغير، وجذب المستثمرين، وتعزيز سمعة الشركة، أما العامل الثاني فهو رؤية المستثمرين أن المعلومات غير المالية ترتبط بالأداء المالي، ومقياس جيد لإدارة المخاطر، والشركات ذات الأداء غير المالي الجيد لديها قدرة أعلى على التكيف مع التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال.

ويتفق كل من فودة، (2008)؛ الخيال، (2009)؛ الأراضى، (2012)؛ محمود، (2013)، على أن المستثمرين في حاجة لإطار متكامل من المعلومات المالية وغير المالية بهدف ترشيد قرار الاستثمار؛ لصعوبة الاعتماد على المقاييس المالية بمفردها، وعلى غرار ذلك أكدت دراسة شرف (2015) بأن الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة تساعد أصحاب المصالح على تقييم الأداء المالي للشركة.

وتواجه المصارف التجارية كغيرها من منظمات الأعمال ضغوط كبيرة من أصحاب المصالح بغرض زيادة مستوى الإفصاح غير المالي؛ نظراً لحاجتهم إلى بيانات ومعلومات تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (الشطناوي، 2018).

في ضوء ما تقدم فإن المشكلة الرئيسية التي تستدعي البحث في هذا المجال تكمن في التالي:

هل تؤثر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تؤثر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي مقياساً بالعائد على الأصول (ROA)؟

- هل تؤثر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي مقياساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)؟

2- هدف الدراسة:

تسعي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة فيما إذا كان للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة أثر على الأداء المالي مقياساً بكل من العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE).
- تحديد مستوى تطبيق كل إفصاح على حدة، وأيهما الأكثر تطبيقاً لدى المصارف التجارية الليبية.
- المقارنة بين قوة الأثر لتطبيق الإفصاحات على العائد على الأصول، وعلى العائد على حقوق الملكية.

3- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة من أنها تتيح الفرصة للتعرف على واقع الإفصاح غير المالي لمتطلبات تقارير الأعمال المتكاملة وأثرها على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، من خلال مؤشر معد خصيصاً لدراسة هذه الإفصاحات، كما تتيح هذه الدراسة للباحثين مقارنة نتائجها مع نتائج الدراسات السابقة للقطاعات الأخرى (الصناعي، الخدمي)، وأيضاً مقارنتها مع نتائج الدول الأخرى النامية والمتقدمة، كما تقدم الدراسة رؤية واضحة عن مجالات الإفصاح لتقارير الأعمال المتكاملة التي من شأنها أن تحسن الأداء المالي لهذه المصارف.

4- نطاق وحدود الدراسة:

تم إجراء الدراسة في ظل الحدود الأساسية التالية:

• **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة المتمثلة في المتغيرات المستقلة المعروضة في نموذج الدراسة وهي (الإفصاح غير المالي المتعلق باستراتيجية وإدارة الشركة، الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر، الإفصاح غير المالي المتعلق بالحوكمة، الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية)، ولن تتناول الدراسة (الإفصاح غير المالي المتعلق بالبعد البيئي)؛ على اعتبار أن الدراسة ستجرى على المصارف التجارية وبالتالي فإن هذا البعد ليس ذا علاقة بعمل المصارف بمعنى؛ أن المصارف عملها ليس حساس اتجاه البيئة، كما لن تتناول الدراسة الإفصاحات المالية لتقارير الأعمال المتكاملة، أما فيما يخص قياس الأداء المالي فإن الدراسة ستعتمد على مقياسين لقياس الأداء متمثلة في؛ العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE ولن تعتمد على أي مقياس أخرى لقياس الأداء المالي.

• **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة المدرجة في سوق المال الليبي.

• **الحدود الزمنية:** اقتصرت هذه الدراسة على التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة بسوق المال الليبي خلال الفترة من (2012-2016).

5- الدراسات السابقة:

استعرض الباحثان في هذا الجزء من الدراسة الدراسات التي أُعدت من الفترة (2012 - 2018)، ويرجع ذلك إلى حدوث تغيرات وتطورات سريعة ومتلاحقة في بيئة الأعمال خلال هذه الفترة.

قد أجرى علي، (2012) دراسة هدفت إلى تقديم تصور علمي ومهني وموضوعي، ومنطقي للآثار الحتمية لتفعيل مدخل تقارير الأعمال المتكاملة، وتوصلت إلى أن تقارير الأعمال المتكاملة هي تقارير توصل المعلومات المالية وغير المالية عن الأداء الكلي للشركة لخدمة أصحاب المصالح، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات والوقوف على مدى قدرة الشركة على تكوين قيمة شاملة تستمر في الوقت الحاضر والمستقبل، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام الأكاديمي، والمهني بتقارير الأعمال المتكاملة. كما قام كلٌّ من (Stubbs and Higgins(2014 بأجراء دراسة نظرية ميدانية هدفت إلى التحقق من توظيف الآليات الداخلية المستخدمة في أستراليا لإدارة عملية التقارير، واستكشاف ما إذا كانت التقارير المتكاملة تحفز آليات مبتكرة للإفصاح، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الاسترالية التي تصدر تقارير متكاملة قد تتميز عن غيرها في عملياتها وهياكلها، وأوصت الدراسة بعمل دراسات وأبحاث عن التقارير المتكاملة في مختلف دول العالم، وتدعيم الآليات التي تؤيد وتسهل إعداد هذه التقارير.

في حين قدم (De Villiers, et al(2014، دراسة هدفت إلى تحليل مجموعة من الآراء المحاسبية حول تحديد مجال التقارير المتكاملة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تطور سريع في إعداد ونشر التقارير المتكاملة، وإن التطور المبدئي في الممارسات العملية والنظرية تمثل تحديات عملية تحدث بسبب الاختلاف في طرق فهم التقارير المتكاملة، وفي نفس السياق قدم الهواري (2015)، دراسة هدفت إلى بناء إطار مقترح يسهم في زيادة فعالية المعلومات المالية وغير المالية بما يسهم في جودة التقارير المالية، وتعظيم قيمة الشركة من خلال تحديد مقومات إعداد التقارير المتكاملة، وكذلك تحديد المعلومات الواجب إدراجها في التقارير المتكاملة ومدى إمكانية تطبيقه في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تزداد قيمة عندما تتبنى تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة، وأوصت الدراسة بضرورة تبني التقارير المتكاملة من جهات الإشراف علي سوق المال وجعله إلزامياً للقيود في البورصة، وينبغي إصدار معيار محاسبي لإعداد التقارير المتكاملة، وعلى نحو متصل أجرت كل من عبدالدائم والعقيلي(2015)، دراسة هدفت إلى تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة، وتوصلت إلى أن هناك علاقة ارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد التقارير المتكاملة للشركة المقيدة في البورصة المصرية حتى يتمكن أصحاب المصالح من اتخاذ القرارات بشكل سليم.

علاوة على ذلك قدم شرف(2015)، دراسة هدفت إلى تحليل دور الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة وأثر هذا الإفصاح على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية تجريبية على عدد من أصحاب المصالح تمثلت في ثلاث فئات هم مانحي الائتمان، المستثمرين، والمحللين الماليين، وخلصت الدراسة في شقها الميداني لعدم وجود اختلافات معنوية بين ثلاث الفئات من أصحاب المصالح حول بنود الإفصاح غير المالي، أما في شقها التجريبي، توصلت إلى وجود اختلافات لأثر الإفصاح غير المالي؛ حيث أكد المحللين الماليين بأن الإفصاح عن المعلومات غير المالية بوجه عام يوفر مزيداً من المعلومات لتوضيح الرؤية حول الشركة تمكنهم من تحديد هل الشركة تُعد من الفرص المباشرة للاستثمار أم لا، وهل تمثل استثماراً مستداماً من عدمه، وأوصت الدراسة بتشجيع وتحفيز الشركات على إعداد التقارير المتكاملة بصفة اختيارية، وذلك لفترة انتقالية، حتى تصيح بعد زمن قريب إلزامية، بينما قدم إسماعيل(2016)، دراسة هدفت إلى دراسة واختبار أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة في تمكين مانحي الائتمان من تقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة، وأثر ذلك على قرار منح الائتمان في البيئة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن التوسع في الإفصاح عن المعلومات غير المالية من خلال تقارير الأعمال المتكاملة سيحقق منافع كثيرة لكافة أصحاب المصالح؛ حيث تزيد مستويات الإفصاح والشفافية، بما يحد من عدم تماثل المعلومات، ويساعد كافة أصحاب المصالح في إجراء التقييم الأفضل لأداء الشركة، وتقييم مدى قدرتها علي الاستمرار والتوسع.

وفي الأردن قام العلاوين (2016)، بإجراء دراسة هدفت إلى تقديم إطار مقترح لمجموعة من التقارير المالية عن المعلومات غير المالية الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة، واختبار هذا الإطار المقترح بعناصره المختلفة في بيئة الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني، وتقييم هذا الإفصاح على ترشيد قرارات الاستثمار بتلك الشركات، وتوصلت الدراسة بأن المعلومات غير المالية تعد أداة اتصال تضمن قدر أكبر من الشفافية لأصحاب المصالح خاصة المستثمرين، وتلعب دور إيجابي في الحد من التباين في المعلومات للمستثمرين، كما أن الإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية تؤدي إلى زيادة ترشيد قرارات الاستثمار، وفي جنوب أفريقيا أجرى Zhou, et al., (2017)، دراسة ركزت على أهمية التقارير المتكاملة من جانب الشركات التي من شأنها التأثير على أسواق المال والمستثمرين وخلق مناخ للاستثمار وضمان لممارسات تجارية شفافة وأخلاقية ومستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة مفيدة للمحللين في التوقع بالأرباح المستقبلية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل وبذل الجهد من خلال الأبحاث المستقبلية لجعل التقارير المتكاملة ذات دور أكثر فاعلية.

وفي السعودية أجرى علي (2017)، دراسة هدفت إلى معرفة أهمية أثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح، مع تقديم إطار مقترح لعناصر تقارير الأعمال المتكاملة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح غير المالي من خلال تقارير الأعمال المتكاملة، يؤدي إلى تشجيع المقرضين والدائنين على منح القروض و التسهيلات بأقل تكلفة، كما توصلت الدراسة بأن الإفصاح غير المالي من خلال هذه التقارير تعكس ارتفاع أحكام وقرارات المحللون الماليون بشأن المخاطر التي تواجه الشركات وفرص النمو، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنشر تقارير الأعمال المتكاملة وفقاً للمتطلبات الدولية. وفي البيئية الليبية أجرى كل من الدوعاجي والفضلي (2018)، دراسة هدفت إلى تحديد مدى تبني شركات النفط الليبية لتقارير الأعمال المتكاملة كأداة للإفصاح عن الأنشطة البيئية بنوعيه المالي وغير المالي، وتوصلت الدراسة بأن هناك ضعف في الإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالبعد البيئي من خلال هذه التقارير، وأوصت الدراسة بإلزام الشركات بضرورة تبني تقارير الأعمال المتكاملة للإفصاح عن الأنشطة البيئية، كما أوصت بإجراء المزيد من الدراسات حول الإفصاح عن طريق تقارير الأعمال المتكاملة باستخدام منهجيات أخرى.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يلاحظ الباحثان أن معظم الدراسات التي تناولت الإفصاح عبر تقارير الأعمال المتكاملة، يغلب عليها الطابع النظري التحليلي والميداني والتي اعتمدت على الاستبانة كوسيلة أساسية لجمع بياناتها، كما أن أغلب الدراسات قامت بدراسة المعلومات المالية وغير المالية معاً دون الفصل بينهما وعلى اعتبار أن الإضافة الجديدة لهذه التقارير هي المعلومات غير المالية، وبهذا قامت هذه الدراسة بالبحث في الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة وأثرها على الأداء في المصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي، من خلال الاعتماد على البيانات والتقارير المنشورة باستخدام تحليل المحتوى، كما تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولية التي أجريت في ليبيا بتناول موضوع أثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي، وعليه؛ فإن هذه الدراسة ستكون نقطة البداية للدراسات والأبحاث المستقبلية المتعلقة بموضوع تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا.

6- الإطار النظري للدراسة:

6-1 الإفصاح عن المعلومات غير المالية:

في ظل عدم تلبية المعلومات المالية لاحتياجات أصحاب المصالح في بيئة الأعمال الحالية، فإن الإفصاح عن المعلومات غير المالية إلى جانب المعلومات المالية سيعمل على تخفيض درجة عدم التأكد ودرجة عدم تماثل المعلومات، وبذلك تواجه الشركات في الآونة الأخيرة تحديات تستلزم تطوير إستراتيجية الإفصاح عن المعلومات، وذلك لمقابلة الطلب عليها في سياق البيئة العالمية التي تتطور باستمرار (Dragu and Tiron-Tudor, 2013).

حيث إن المعلومات غير المالية هي المعلومات التي تقع خارج نطاق نظام معلومات المحاسبة المالية التقليدي و يتم الإفصاح عنها خارج القوائم المالية، والتي قد تكون مستوحاة من المعلومات داخل القوائم المالية (شرف، 2015)، وهذا يتماشى مع تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية¹ FASB بأن المعلومات التي تنشر خارج القوائم المالية مستوحاة من المعلومات داخل القوائم المالية، ويجب أن يتضمن هذا الإفصاح القضايا والمعلومات التي يحتاجها متخذي القرارات الاقتصادية سواء كانت معلومات بيئية أو اجتماعية، أو حوكمية (الصيرفي، 2015).

فمن وجهة نظر البسيوني (2014)، أن الإفصاح غير المالي أصبح جزء لا يتجزأ من الاتصال المالي، فقد عرفه على أنه ما تحتويه التقارير من سرد للمعلومات عن إنجازات الشركة، وما يتعلق بالتطورات المستقبلية، بالإضافة إلى أنه يقوم بشرح الأحداث وعرضها وتفسيرها ببساطة كرسالة لأصحاب المصالح. ولقد نادت بعض الدراسات منها دراسة (Frankel et al, 2010)، بضرورة سرد الأحداث التي تحدث أو تلاحق الشركات في مجموعة من التقارير غير المالية، ومن حيث أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية فإن الشعار وآخرون (2015)، يرون بأنه مؤشر على نجاح الشركة، فكلما زاد مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية ترك ذلك انطباع إيجابي عن كفاءة وفاعلية أداء الشركة، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم. أما دراسة أحمد (2014)، ترى أن أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية يعد تعبير مكمل لبيانات القوائم المالية بما يوفره من معلومات ذات أهمية للمستخدمين، لذلك يجب أن تشملها التقارير المالية باعتبارها عنصر جوهري هام لفهم التقارير المالية.

وبالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت أهمية وجدوى المعلومات غير المالية، إلا أنه لا يوجد تحديد واضح لمفهوم المعلومات غير المالية (Orens and Lybaert, 2010). فقد أتفق كل من (Upton, 2001); (Robbet al, 2001) علي تعريف المعلومات غير المالية وفقا لما ورد في تقرير خاص لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB مشيراً إلى أنه يشمل الإفصاح غير المالي ومقاييسه Metrics علي درجات مؤشر index score، ونسب ratios، وإحصاءات counts، وغيرها من المعلومات التي لم تعرض أو يفصح عنها في القوائم المالية الأساسية.

ويوضح الباحثان أنه عند ذكر الإفصاح غير المالي يجب الإشارة إلى مفهوم التقارير المتكاملة؛ حيث تعرف بأنها إطار متكامل يجمع بين المعلومات المالية وغير المالية، البيئية والاجتماعية والحوكومية في تقرير واحد واضح ومتسق وقابل للمقارنة، بما يسمح لأصحاب المصالح من التعرف على الأداء الكلي للشركة.

2-6 مفهوم تقارير الأعمال المتكاملة:

يعد هذا المفهوم من المفاهيم الحديثة التي تناولته العديد من الدراسات من أجل تحقيق إفصاح متكامل الأبعاد لمتضمن الإفصاح عن بنود المعلومات المالية وغير المالية، وترى عبدالدائم والعقيلي (2015)، بأن التقارير المتكاملة هي تطور لتقارير الاستدامة وأوسع نطاق من التقارير المالية فهي أداة للتغلب على قصور كل من التقارير المالية (الأجل القصير-نقص في المعلومات غير المالية)، وتقارير الاستدامة (انخفاض الموثوقية والثقة من قبل المستثمرين-الفصل عن الأداء المالي).

فقد عُرفت تقارير الأعمال المتكاملة بأنها، تقارير تعمل على توصيل معلومات عن قصة الشركة ورحلتها تجاه أهدافها ورؤيتها، وذلك من خلال معلومات تاريخية عن أداؤها الحالي والمتوقع (Laptes and Sofian, 2016). وفي السياق ذاته اتفقت دراسة كلٍّ من محمد (2017)؛ وعلي (2017)، على أن مفهوم تقارير الأعمال المتكاملة يمثل إفصاح عن رؤية ورسالة وإستراتيجية الشركة نحو تحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية، فهي تربط بين الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكومية والاقتصادية، وتعمل كحلقة وصل وتواصل بين أصحاب المصالح لتقييم مقدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها.

¹Financial Accounting Standards Board وهو مجلس معايير المحاسبة المالية ويدعى اختصاراً FASB، وهو منظمة خاصة غير ربحية تُهدف بشكلٍ رئيس إلى إنشاء و تطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

مما سبق، يتضح للباحثان بأنه لا يوجد تعريف متفق عليه يُعرف تقارير الأعمال المتكاملة بل كل التعريفات التي وردت في معظم الدراسات لازالت تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة، ومع ذلك استخلص الباحثان تعريفاً لتقارير الأعمال المتكاملة بأنها، "تقارير تتضمن إفصاحات مالية وغير مالية بحيث تشمل الإفصاحات غير المالية مجموعة من الأبعاد التي يتناولها حالياً الفكر المحاسبي الحديث والأبعاد هي البعد الاجتماعي، البيئي، الحوكمي، الاستراتيجي، والمخاطر، وإن الإفصاح عن هذه الأبعاد يؤثر تأثيراً كبيراً على المركز المالي والتنافسي لمنظمات الأعمال".

6-3 دوافع اهتمام المنظمات المهنية والشركات لإعداد تقارير الأعمال المتكاملة:

يتفق الباحثان مع دراسة شرف(2015)، بأنه توجد عدة دوافع لإعداد التقارير المتكاملة، منها ما يتعلق بقصور التقارير المالية المنفصلة، ومنها ما يتعلق بدوافع الشركات، ومنها ما يتعلق بدوافع المنظمات المهنية. فيما يتعلق بقصور المعلومات غير المالية، يرى (Hoboucha, 2010)، أن هناك صعوبات أمام المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين تتعلق بعد قدرتهم على الوصول لمعلومات قابلة للمقارنة وموثوق بها، كما أن المعلومات المالية بكونها منفصلة عن المعلومات غير المالية، تعطي انطباعاً بأن يتم التعامل معها بطريقة مختلفة عن المعلومات المالية (Westerfors and Vesterberg, 2011; Ghosh and Wu, 2012)، بالإضافة للاعتراف بأن التقارير المالية السنوية وتقارير الاستدامة المنفصلة لا تحقق النتائج المرجوة ولا توصل المعلومات المطلوبة؛ لكونها تركز على المعلومات التاريخية ذات النظرة قصيرة الأجل؛ ولذلك هناك حاجة لتقرير يقدم صورة كاملة عن الوضع الحقيقي للشركة يمكن من خلالها تقييم قدرتها على خلق القيمة، والمحافظة عليها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة (Hanks & Gardiner, 2005).

أما فيما يتعلق بدوافع الشركات لتفعيل التقارير المتكاملة، أتفق كل من الأراضى (Eccles and Krzus, 2010) و (Eccles et al, 2012)؛ على حاجة الشركات للشفافية لتحسين سمعتها وكسب ثقة أصحاب المصالح والتواصل معهم وتوفير احتياجاتهم من المعلومات. كما أضاف (Azam et al, 2011)، إلى ما سبق، بأن وعي الشركات بشأن تأثير العوامل البيئية والاجتماعية على مستقبلها وعلى المجتمع الذي تعمل فيه، زاد من الاهتمام بتلك التقارير، فالطلب على تقارير الأعمال المتكاملة طلب ضروري ومنطقي؛ لقصور الإفصاح المالي بالتقارير المالية التقليدية وقدرة التقارير المتكاملة على الإفصاح عن المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية، الأمر الذي يوفر صورة كاملة عن أداء الشركة في الماضي والحاضر والمستقبل (عباس، 2017، ص 20). وهذا ما يمكن أن يميز الشركة عن غيرها، بتقديم نفسها بشكل أفضل للمستثمرين أصحاب المصالح وفقاً لما أكده (Leblanc et al, 2012) في دراسته .

وعن دوافع المنظمات المهنية لنشر تقارير متكاملة يؤكد كل من (Hanks and Gardiner, 2005); Eccles (2013); Anonymous (2013); Dumitru et al, (2013); et al, (2012)، على عدم وجود معايير يتم على أساسها إنتاج المعلومات غير المالية، وعدم جود إطار مقبول قبولاً عاماً يحقق الاتساق والقابلية للمقارنة، ما دفع العديد من المنظمات المهنية للتحرك والاهتمام بوجود تقرير يعالج عيوب التقارير السابقة، وقد تكونت اللجنة الدولية للتقرير المتكامل IIRC، ولجنة التقرير المتكامل بجنوب أفريقيا IRC بهدف وضع إطار شامل للتقارير المتكاملة يجمع بين النواحي المالية، والبيئية، والاجتماعية، والحوكمية.

ويلخص الباحثان بأن دوافع إعداد التقارير المتكاملة هو تفعيل التكامل بين الإفصاح المالي وغير المالي، في ظل متطلبات البيئة المحاسبية الحديثة، لضمان مجتمع مستدام على اعتبار أن متطلبات التنمية المستدامة تتطلب إفصاحات غير مالية، كما يشير الباحثان إلى أهم دافع لإعداد التقارير المتكاملة ألا وهو، التغلب على عيوب التقارير المالية التي لا تتضمن إفصاحات غير مالية ولا تعكس الأداء الحقيقي.

4-6 مفهوم الأداء المالي:

يُعرف الأداء المالي على أنه نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وهو يربط بين أوجه النشاط والأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها (طالب، والمشهداني 2011)، ويرى الشرفا، والنحال(2017)، أن مفهوم الأداء المالي يُعد من المفاهيم الجوهرية في منظمات الأعمال بصورة عامة والمنشآت المصرفية بصورة خاصة.

6-4-1 مؤشرات الأداء المالي:

معدل العائد على الأصول ROA: يقيس هذا المعدل مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأصول المتاحة من مختلف المصادر التمويلية بغض النظر عن الطريقة التي تم بها التمويل، فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمؤسسة (الشرفا، والنحال، 2017). ويرى سويسبي(2010)، أن هذا المقياس من أفضل المؤشرات المالية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام إجمالي أصولها في التشغيل وهي من أكثر المؤشرات التي تهتم بها المصارف؛ حيث ارتفاع هذه النسبة يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة.

معدل العائد على حقوق الملكية ROE: يهتم هذا المؤشر بقياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم؛ حيث إن هذا المقياس يأخذ أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية معاً، وارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المؤسسة على التمويل بالدين بأكثر من المتوسط المقبول في الصناعة الني تعمل فيها المؤسسة(الشرفا، والنحال، 2017).

6-4-4 علاقة التقارير الأعمال المتكاملة بالأداء المالي للشركة:

أشار Smith (2016,p97) بأن كل المبادرات الإدارية تُقيم في النهاية بتأثيرها على أداء الشركة، والتقارير المتكاملة باعتبارها أسلوب متبنى حديثاً في الأبحاث والأدبيات المحاسبية، والذي جاء استجابة لمتطلبات السوق. فقد تبنت هذا التقرير عدة شركات كبرى من ضمنها شركة SAP، و كلوركس، و Eni، حيث ركزت عملاق الطاقة الإيطالي Eni على العديد من الفوائد التي جنتها الإدارة من إعداد وعرض التقارير المتكاملة والمتمثلة، في كفاءة تخصيص الموارد ومراقبة أنواع رأس المال، وتضع أمام صناع القرار كل المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرارات مناسبة، كما توفر الفرص لإعداد مؤشرات الأداء الرئيسية لتتبع أدق لأداء الشركة، وكذلك الإمداد بمعلومات أكثر شمولية وفائدة لأصحاب المصالح لاتخاذ قرارات تجارية سليمة.

كما قد أشار أحمد(2018)، أنه عند وضع قوانين تلزم الشركات بإعداد ونشر التقارير المتكاملة، فإن أداء الشركات سيتحسن بشكل كبير؛ وذلك لأنها تعطي صورة شاملة ومتكاملة عن هذا الأداء، الأمر الذي يعطي نوعاً من الرقابة على أداء الشركة، وبالتالي تسعى كل شركة جاهدة على تحسين أدائها، لتظهر بمظهر لائق حتى تحقق ميزة تنافسية في السوق.

7- منهجية الدراسة :

تعد منهجية الدراسة وتحليل بياناتها محورياً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب العملي للدراسة، وللحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي، للتوصل إلى نتائج يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة، عليه قسم الباحثان المنهجية وفقاً للتالي:

7-1 منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي القائم على تحليل المحتوى؛ حيث تعد هذه الدراسة وصفية من حيث الغرض، ويعرف المنهج الوصفي (Descriptive method) بأنه " وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية معينة محددة أو تطويراً يشمل عدة فترات زمنية" (دويدري، 2000، ص183).

كما اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) الذي يندرج ضمن المنهج الوصفي لتحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية، وبالتالي تعد دراسات تحليل المحتوى من الدراسات الكمية، وهو وسيلة من وسائل جمع البيانات؛ حيث يستخدم كأداة لتحليل محتوى المواد التي هي عبارة عن عدد من الوثائق المرتبطة بموضوع الدراسة (بالقاسم، 2017).

ومن حيث المنطق المتبع في الدراسة فقد اتبعت المنهج الاستنتاجي (Deductive Approach) والذي يعرف بأنه: الطريقة أو العملية التي من خلالها نصل إلى نتيجة مبرهنة أو مؤكدة عن طريق التعميم المنطقي لحقيقة معروفة، وبعبارة أخرى يتمثل المنهج الاستنتاجي بالانطلاق من قاعدة كلية من أمر مسلم به إلى أحكام فرعية لمسائل جزئية، إضافة لذلك، تعد الدراسة الحالية استنتاجية في طبيعتها كونها تعتمد على النظريات المحاسبية والدراسات السابقة.

2-7 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية المدرجة بالجدول الرئيس والجدول الفرعي بسوق المال الليبي والبالغ عددها (7) مصارف، وأن مبررات اختيار المجتمع من المصارف ترجع إلى؛ أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الليبي؛ حيث تشكل المصارف أغلب الشركات المدرجة بالسوق، كما يحظى هذا القطاع بالمرتبة الأولى بسوق المال الليبي. وحاولت الدراسة أن تقوم بأسلوب المسح (الحصر) الشامل للمجتمع، إلا أنه لعدم توافر وجاهزية التقارير السنوية لأحد المصارف للفترة التي اشتملتها الدراسة، فقد تم الاعتماد على أسلوب العينة بدلاً من المسح الشامل، وبالتالي بلغ عدد المصارف التي توفرت فيها التقارير (6) مصارف أي ما نسبته (85.7%)، واشتملت الدراسة على مدار خمس سنوات من (2012 إلى 2015).

3-7 مصادر جمع البيانات:

اشتملت هذه الدراسة على مصادر جمع البيانات الثانوية والتي هي عبارة عن المراجع والدراسات السابقة والمجلات العلمية والرسائل الجامعية والمواقع الكترونية، التي تتطرق لموضوع الدراسة لوضع الإطار المناسب لهذه الدراسة، وبما يتلاءم وأهداف الدراسة.

كما تمثلت المصادر الثانوية في التقارير السنوية الخاصة بالمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي للفترة الممتدة من (2012-2016) والمتحصل عليها عن طريق المواقع الالكترونية الخاصة بهذه المصارف أو عن طريق الاتصال المباشر مع هذه المصارف التي تمثل العينة.

4-7 صياغة مؤشر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة وطرق قياس المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة:

1-4-7: الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة (المتغيرات المستقلة):

رغم الجهود الكبيرة لإعداد تقارير الأعمال المتكاملة، والاتفاق على محتواها من المعلومات غير المالية، إلا أن دراسة (Higgins et al., 2014) ترى أنه سيكون هناك تفاوتاً واختلافاً وممارسات متعددة لتقارير الأعمال المتكاملة؛ كونها تتطوي على أحكام شخصية مختلفة نسبياً، خاصة فيما يتعلق بأنواع وطريقة عرض المعلومات غير المالية، حيث لا توجد معايير محددة لتنظيم الإفصاح عنها بعكس المعلومات المالية، ومن جانب آخر أكدت دراسة (Brown and Dillard 2014) على أهمية التباين لتوفير أفكار متنوعة وأشكال متعددة لتقارير الأعمال المتكاملة، بدلاً من الاقتصار على أشكال ضعيفة ومناهج محددة للإفصاح عن المعلومات غير المالية، كما تفاوتت الدراسات السابقة في تصنيف هذه الإفصاحات

وبالرغم من اختلاف التصنيفات التي تواجه عملية تحديد الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً بين الدراسات على خمس إفصاحات غير مالية تتمثل في؛ الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية والإدارية، الإفصاح عن المخاطر، الإفصاح عن الحوكمة، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، الإفصاح عن المعلومات البيئية (الهوري، 2015؛ شرف، 2015؛ عبد الرحيم، 2017؛ حسان، 2017)

وبناء على ما سبق؛ فقد قام الباحثان بإعداد البنود الخاصة بمؤشر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة، على أساس المعايير التالية:

- 1- البنود المستخرجة من الدراسات السابقة التي حاولت اقتراح إفصاحات غير مالية لتقارير الأعمال المتكاملة.
- 2- البنود المستخرجة من دليل الحوكمة لمصرف ليبيا المركزي الذي يتطلب بعض الإفصاحات غير المالية منها إفصاحات المخاطر والحوكمة.

وبما أن الدراسة أجريت على القطاع المصرفي فقد تم استبعاد الإفصاح المتعلق بالأنشطة البيئية، كما قام الباحثان بإجراء دراسة أولية (Pilot Study) تضم 20% من عينة الدراسة، مختارة عشوائياً، وذلك بهدف تحديد البنود الأكثر تطبيقاً في القطاع المصرفي الليبي؛ حيث تم استبعاد العديد من البنود التي لا يمكن تطبيقها في البيئة الليبية، وبذلك احتوى المؤشر على فقرة لقياس الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة وذلك وفق الأجزاء التالية:

- **الجزء الأول:** يتكون من 12 فقرة استهدفت معرفة مستوى الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات عن المصرف متضمن إدارته وإستراتيجيته.
- **الجزء الثاني:** يتكون من 9 فقرات استهدفت معرفة الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر.
- **الجزء الثالث:** يتكون من 9 فقرات استهدفت معرفة الإفصاح غير المالي المتعلق بمعلومات الحوكمة.
- **الجزء الرابع:** يتكون من 9 فقرات استهدفت معرفة الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية.

ولضمان الموثوقية والمصدقية تم عرض مؤشر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال متكاملة على مجموعة من الأكاديميين للاستشارة بأرائهم وخبراتهم من أجل إخراجها بالشكل الذي يخدم الدراسة. كما قد تم فحص التقارير السنوية الصادرة عنها خلال الخمس سنوات (2012، 2013، 2014، 2015، 2016) ومقارنة معلومات الإفصاح غير المالي الموجودة بها مع معلومات المؤشر المعد، وتم قياس الإفصاحات غير المالية من خلال المعادلة التالية، قياساً على بعض الدراسات منها (بالقاسم، 2017؛ حججوح، 2017؛ الشطناوي، 2018):

معامل الإفصاح غير المالي = (عدد الفقرات التي أفصحت ÷ مجموع الفقرات التي تنطبق على تلك المصارف) $\times 100$. بحيث يكون أصغر معامل هو (0)، إذا لم يفصح المصرف عن الفقرات التي تنطبق على المصرف، ويكون الحد الأقصى هو (100) إذا كان المصرف أفصح عن جميع الفقرات التي تنطبق على المصرف.

7-4-2 الأداء المالي (المتغيرات التابعة):

وتم قياسه اعتماداً على مؤشرين رئيسيين هما (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، حيث تم قياس العائد على الأصول لكل مصرف على حدة من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول)، أما العائد على حقوق الملكية، فتم قياسه لكل مصرف على حدة من خلال قسمة (صافي الدخل بعد الضريبة مطروحاً منه توزيعات أرباح الأسهم الممتازة على إجمالي حقوق الملكية)؛ حيث يعد هذين المؤشرين مستخدمين في العديد من الدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح غير المالي على الأداء المالي منها دراسة (العجوزي، و بيوض، 2019؛ ودراسة جمعة، 2017؛ ودراسة عمر وآخرون، 2014).

8- نموذج الدراسة:

بناء على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وطريقة صياغة مؤشر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة وطرق قياس المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، تم صياغة نموذج الدراسة اعتماداً على الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة كمتغيرات مستقلة والأداء المالي كمتغير تابع. ويجدر التنويه أنه تم تمثيل المتغيرات المستقلة (الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة) بالاختصار فقط على أربعة محاور وهي (معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته، المخاطر، الحوكمة، والاجتماعية)، إذ تم استبعاد المحور الخامس وهو (الإفصاح عن البعد البيئي) على اعتبار أن الدراسة أجريت على المصارف التجارية، وبالتالي فإن هذا البعد ليس ذا علاقة بعمل المصارف، بمعنى أن المصارف عملها ليس حساس اتجاه البيئة.

أما فيما يتعلق بالأداء المالي فقط تم تمثيله من خلال مؤشرين رئيسيين هما (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية).

ويمكن توضيح العلاقات بين متغيرات الدراسة على النحو التالي:

الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

المغير التابع		المتغيرات المستقلة	
الأداء المالي	←	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الإدارية والإستراتيجية	1
	←	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر	2
	←	الإفصاح غير المالي المتعلق بالحوكمة	3
	←	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية	4

المصدر: من إعداد الباحثان

ويمكن صياغة نموذج الدراسة رياضياً من خلال المعادلات الآتية:

$$ROA = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon (1)$$

$$ROE = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon (2)$$

حيث أن:

ROA: العائد على الأصول

ROE: العائد على الأصول

X₁: الإفصاح عن معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته

X₂: الإفصاح عن المخاطر

X₃: الإفصاح عن الحوكمة

X₄: الإفصاح الاجتماعي

9- المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن سؤال الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، كما اعتمدت المعالجات الإحصائية التالية:

- 1- التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- 2- تحليل اختبار عدم وجود التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة.
- 3- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للمتغيرات المستقلة والتابعة متمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- 4- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple liner Regression) وذلك من أجل اختبار تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع.

9-1 اختبار التوزيع الطبيعي:

من المهم إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من مدى إتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، إلا أنه حسب نظرية النهاية المركزية المتضمنة، أنه عندما تكون العينة أكبر أو تساوي 30 مفردة فإنه، يمكن اعتبار بيانات الدراسة موزعة طبيعياً دون الحاجة لإجراء هذا الاختبار (Field,2013; Hayduk,1987)، وحيث أن عينة الدراسة مساوية ل (30) مفردة، ما يمكن للباحثان اعتبار بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وإمكانية استخدام الاختبارات المعلمية لمتغيرات الدراسة.

9- 2 اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي:

تم الاستعانة باختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي لاختبار صلاحيات بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وذلك كما في الجدول أدناه:

جدول (1) اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

اختبار التداخل الخطي		المتغيرات في النموذج الأول
Multicollinearity		
VIF	Tolerance	
2.344	0.427	الإفصاح غير المالي عن معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته
2.445	0.409	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر
9.391	0.107	الإفصاح غير المالي المتعلق بالحوكمة
7.026	0.142	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية
1.183	Durbin- Watson	اختبار الارتباط الذاتي
اختبار التداخل الخطي		المتغيرات في النموذج الثاني
Multicollinearity		
VIF	Tolerance	
2.344	0.427	الإفصاح غير المالي عن معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته
2.445	0.409	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر
9.361	0.107	الإفصاح غير المالي المتعلق بالحوكمة
7.026	0.142	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية
2.110	Durbin- Watson	اختبار الارتباط الذاتي

يتضح من الجدول السابق نتائج اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test) من خلال مقياس (Collinearit Diagnostics)، اعتماداً على مؤشرين هما:

1- معامل تضخيم التباين (VIF) Variance Inflationary Factor، ويكون هناك تضخيم حسب هذا المؤشر عندما تكون قيمة (VIF) أكبر من 10، فوفقاً لما أشار كل من (Ajai and Sanjaya, 2006) بأن قيم VIF إذا ما وصلت إلى 10 في البحوث الاجتماعية تعد قيم مقبولة.

2- معامل القدرة على التحمل Tolerance، وتكون مشكلة الارتباط الذاتي حسب هذا المؤشر عندما تكون قيمة Tolerance أقل من (0.10) (Field, 2013).

وحسب النتائج المبينة في الجدول رقم (1) واستدلالاً بفروض المؤشرين السابقين يتضح اجتياز جميع متغيرات الدراسة لهذين المؤشرين وهو ما يعني؛ عدم وجود مشكلة تداخل خطي في نموذج الدراسة.

أما فيما يتعلق باختبار (Durbin - Watson test) الذي تم إجراؤه من أجل التأكيد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Multicollinearity Test) في النموذج فإنه يجب أن تتراوح النتيجة المثلي ما بين (2.5 - 1.5)، حيث أنها تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات (Swamynathan, 2017، p150). كما أن قيم D-W المحسوبة للنموذج الأول قد بلغت (1.183)، ما يدل علي وجود مشكلة تداخل ارتباط ذاتي؛ وذلك كون القيمة لا تقع ضمن المدى (2,5- 1,5). بينما النموذج الثاني قد بلغت قيم D-W (2.110)، حيث تشير هذه القيمة إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي لوقوع هذه القيمة ضمن المدى.

9-3 الإحصاءات الوصفية للدراسة ومتغيراتها:

9-3-1 نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة للدراسة:

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمؤشرات المالية

Std.Deviation	Mean	Maximum	Minimum	المتغيرات التابعة
0.025	0.017	0.080	-0.037	العائد على الأصول
0.139	0.099	0.473	-0.218	العائد على حقوق الملكية

من خلال الجدول رقم (2)، الذي يعرض التحليل الوصفي لمؤشرات المتغيرات التابعة والمتمثلة في مؤشرات الأداء المالي، يتبين أن المتوسط الحسابي لنسبة العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2012-2016) بلغ ما قيمته (0.017)، وانحراف معياري مقداره (0.025)، في حين بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (0.080) كانت لمصرف التجاري، وكانت أدنى قيمة (-0.037) لمصرف السرايا، أما المتوسط الحسابي لنسبة العائد على حقوق المساهمين فقد بلغ ما قيمته (0.099) وانحراف معياري مقداره (0.139)، وقد بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة هي (0.473) كانت للمصرف التجاري الوطني، وكانت أدنى قيمة (-0.218) لمصرف السرايا.

9-3-2 نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة للدراسة:

جدول (3) نتائج التحليل الوصفي للإفصاحات غير المالية (المتغيرات المستقلة)

Std.Deviation	Mean	المتغيرات المستقلة
1.984	%51	الإفصاح غير المالي عن معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته
0.490	%4	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر
1.095	%24	الإفصاح غير المالي المتعلق بالحوكمة
1.366	%26	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية
%28		الدرجة الكلية للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة

بين الجدول رقم (3) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة، وبالنظر في الجدول أعلاه، يلاحظ أن اهتمام المصرف بالإفصاح غير المالي للمعلومات المتعلقة بإدارة وإستراتيجية المصرف، حيث احتل هذا الإفصاح المرتبة الأولى بين الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة بمتوسط (51%) وانحراف معياري (1.984)، تلاها الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية بمتوسط حسابي (26%) وانحراف معياري (1.366)، بينما احتلت الإفصاحات غير المالية المتعلقة بالحوكمة المرتبة الثالثة بمتوسط (24%) وانحراف معياري (1.095)، كما احتلت الإفصاحات غير المالية المتعلقة بالمخاطر المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (4%) وانحراف معياري بلغ (0.490).

من خلال نتائج هذا الإفصاح يتضح عدم وعي المصارف بالإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة، حيث كانت النسب متدنية لجميع الإفصاحات، كما كانت درجة تشتت الإفصاحات غير المالية عن المتوسط الحسابي غير متقاربة حيث بلغ أقل انحراف معياري للإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر (0.490)، بينما بلغ أكبر تشتت للإفصاح غير المالي عن معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته (1.984).

10- اختبار الفرضيات:

10-1 الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية التابعة لها: تهدف هذه الفرضية إلي معرفة تأثير الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول.

H₀₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال (عن معلومات المصرف متضمنة إدارته و إستراتيجيته، المخاطر، الحوكمة، والاجتماعية) مجتمعة علي الأداء المالي مقاساً بالعائد علي الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى H_{01:1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتعلق بـ (معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته) علي الأداء المالي مقاساً بالعائد علي الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية H_{01:2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتعلق بـ (المعلومات عن المخاطر) علي الأداء المالي مقاساً بالعائد علي الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة H_{01:3}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتعلق بـ (المعلومات عن الحوكمة) علي الأداء المالي مقاساً بالعائد علي الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الرابعة H_{01:4}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتعلق بـ (المعلومات الاجتماعية) علي الأداء المالي مقاساً بالعائد علي الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية التابعة لها تم الاعتماد على تحليل الانحدار

المتعدد والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار .

جدول (4) نتائج اختبار تحليل الانحدار لتأثير الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على العائد

على الأصول للمصارف المدرجة بسوق المال الليبي

القرار	تفسير عند مستوى معنوية (0.05)	القيمة الاحتمالية P-Value	قيمة الاختبار	معاملات الانحدار القياسية B*	الخطأ المعياري (Std)	معاملات الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة
		0.299	-1.060		0.022	-0.23	الثابت
قبول H ₀	ليس لها تأثير معنوي موجب	0.217	1.265	0.351	0.004	0.005	الإفصاح غير المالي عن معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته
قبول H ₀	ليس لها تأثير معنوي موجب	0.336	0.981	0.278	0.015	0.015	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر
قبول H ₀	ليس لها تأثير معنوي موجب	0.770	-0.296	-0.164	0.007	-0.02	الإفصاح غير المالي المتعلق بالحوكمة
قبول H ₀	ليس لها تأثير معنوي موجب	0.540	0.621	0.298	0.009	0.006	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية
معامل التحديد المعدل $R^2 = \text{Adj} = 0.050$ معامل التحديد $R^2 = 0.181$ معامل الارتباط $R = 0.426$							
قيمة اختبار (F) المستخرجة من جدول ANOVA = 1.383 = F.Sig (0.268)							

يتضح للباحثان من الجدول السابق؛ إن قيمة (F) تساوي (1.383)، وهو ما يشير إلى أن قيمة النموذج عديمة المعنوية، كما بينت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) (0.181)؛ والتي تشير إلى قدرة تفسيرية منخفضة مقدارها (18.1%) للعائد على الأصول من خلال التقلبات التي تحدث في المتغيرات الأربعة (الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة)، كما أن ($Adj R^2$) بلغت (0.050) وتعني؛ أن حوالي (5%) فقط من التقلبات التي تحدث في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول يمكن تفسيره بالتغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة؛ حيث إن هذه القيمة هي أقل من (30%) وتعد غير جيدة ولا يمكن الاعتماد عليها، والانخفاض الكبير لقيمة معامل التحديد المعدل تشير إلى وجود عوامل أخرى تقع خارج نطاق العلاقة المتبادلة بين هذين المتغيرين قد يكون لها أثر متبادل لكل منهما على الآخر.

وعليه، فإنه لا يمكن بناء معادلة رياضية للتنبؤ بقيمة معدل العائد على الأصول من خلال الإفصاحات غير المالية التي تم أخذها في هذه الدراسة.

وفيما يتعلق بتأثير درجة الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي للمصارف مقاساً بالعائد على الأصول ROA يتضح من خلال نتائج تحليل الانحدار أن قيم (P.Value) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)؛ مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي، وبهذا يمكننا قبول جميع الفرضيات العدمية الفرعية، مما يترتب عليه قبول الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على "عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال (عن معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته، والمخاطر، والحوكمة، والاجتماعية) مجتمعة على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

10-2 الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية التابعة لها: تهدف هذه الفرضية إلى معرفة تأثير

الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية. H_02 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال (عن معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته، والمخاطر، و الحوكمة، والاجتماعية) مجتمعة على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى $H_02:1$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتعلقة ب (عن معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية $H_02:2$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتعلقة ب (المعلومات عن المخاطر) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة $H_02:3$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتعلقة ب (المعلومات عن الحوكمة) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الرابعة $H_02:4$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتعلقة ب (المعلومات الاجتماعية) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

جدول (5) نتائج اختبار تحليل الانحدار لتأثير الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على العائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة بسوق المال الليبي

القرار	تفسير عند مستوى معنوية (0.05)	القيمة الاحتمالية P-Value	قيمة الاختبار	معاملات الانحدار القياسية B*	الخطأ المعياري (Std)	معاملات الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة
		0.602	- 0.529		0.102	-0.054	الثابت
قبول H0	ليس لها تأثير معنوي موجب	0.618	0.505	0.121	0.017	0.009	الإفصاح غير المالي عن معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته
قبول H0	ليس لها تأثير معنوي موجب	0.978	2.811	0.690	0.070	0.197	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر
قبول H0	ليس لها تأثير معنوي موجب	0.712	0.361	0.174	0.032	0.012	الإفصاح غير المالي المتعلق بالحوكمة
قبول H0	ليس لها تأثير معنوي موجب	0.996	0.005	0.002	0.043	0.000	الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية
معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.285$ معامل التحديد $R^2 = 0.384$ معامل الارتباط $R = 0.619$ قيمة اختبار (F) المستخرجة من جدول ANOVA = 3.892 = F.Sig (0.014)							

يتضح للباحثان من الجدول السابق، إن قيمة (F) (3.892)، وهو ما يشير إلى معنوية النموذج، كما بينت النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.384)، والتي تشير إلى قدرة تفسيرية متوسطة مقدارها (38.4%) للعائد على حقوق الملكية من خلال التقلبات التي تحدث في المتغيرات الأربعة (الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة)، كما بلغت قيمة ($Adj R^2$) (0.285)؛ وتعني أن حوالي (28.5%) فقط من التقلبات التي تحدث في الأداء المالي مفاًساً بالعائد على حقوق الملكية يمكن تفسيره بالتغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة؛ حيث إن هذه القيمة هي أقل من (30%) وهي تعد غير جيدة ولا يمكن الاعتماد عليها، والانخفاض الكبير لقيمة معامل التحديد المعدل تشير إلى وجود عوامل أخرى تقع خارج نطاق العلاقة المتبادلة بين هذين المتغيرين قد يكون لها أثر متبادل لكل منهما على الآخر.

وعليه، فإنه لا يمكن بناء معادلة رياضية للتنبؤ بقيمة معدل العائد على حقوق الملكية من خلال الإفصاحات غير المالية التي تم أخذها في هذه الدراسة.

وفيما يتعلق بتأثير درجة الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي للمصارف مفاًساً بالعائد على حقوق الملكية ROE، يتضح من خلال نتائج تحليل الانحدار أن قيم (P.Value) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي، وبهذا يمكننا قبول جميع الفرضيات العدمية الفرعية ما يترتب عليه قبول الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على "عدم وجود ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال (عن معلومات المصرف متضمنة إدارته وإستراتيجيته، والمخاطر، والحوكمة، والاجتماعية) مجتمعة على الأداء المالي مفاًساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

10- نتائج الدراسة وتوصياتها ومجالات البحث المستقبلية:

من خلال تحليل بيانات الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة واختبار الفرضيات تمكن الباحثان من التوصل إلى النتائج التالية:

1- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن الدرجة الكلية للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة بلغت (28%)، وهذا يعني أن مستوى الإفصاح متدنٍ في التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي للفترة (2012، 2016)، ويعزى ذلك؛ لعدم التزام المصارف التجارية بنود الإفصاح غير المالي، وإلى عدم وعي المصارف بأهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية كعامل مهم في تقييم أداء المصارف.

2- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة ككل على العائد على الأصول (ROA) للمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي، كما تم دراسة أثر كل إفصاح من الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة؛ (الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الإدارية والإستراتيجية، الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر، الإفصاح غير المالي المتعلق بالحوكمة، الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية)؛ على العائد على الأصول ROA؛ حيث تبين أن جميع الإفصاحات ليس لها تأثير معنوي موجب.

3- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة ككل على العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي، كما تم دراسة أثر كل إفصاح من الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة؛ (الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الإدارية والإستراتيجية، الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر، الإفصاح غير المالي المتعلق بالحوكمة، الإفصاح غير المالي المتعلق بالمعلومات الاجتماعية)؛ على العائد على الأصول ROE؛ حيث تبين أن جميع الإفصاحات ليس لها تأثير معنوي موجب.

11- توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة، فإن الباحثان يقدمان التوصيات التالية:

- يجب على المصارف التجارية تقديم إفصاحات غير مالية في تقاريرها السنوية واعتبارها جزء لا يتجزأ من التقارير المالية التي تعدها المصارف، وذلك لما لها من تأثير إيجابي على تحسين مستويات الإفصاح.
- اهتمام إدارات المصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي بإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة وفقاً لتوصيات الجهات المهنية والتنظيمية المحلية والدولية.
- تفعيل دور مصرف ليبيا المركزي في زيادة وعي المصارف بأهمية الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة، خاصة الإفصاح غير المالي المتعلق بالمخاطر الذي تبين بأنه متدنٍ جداً في التقارير السنوية للمصارف التجارية.

12- مجالات البحث المستقبلية:

- إعادة هذه الدراسة على قطاعات أخرى كقطاع التأمين والقطاع الصناعي، وكذلك استخدام مقاييس أداء مالية أخرى غير المستخدمة في هذه الدراسة.
- دراسة أثر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على قيمة الشركة.
- دراسة إمكانية قيام المراجع الخارجي بمراجعة الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. الشعار، اسحق محمود؛ زلوم، نضال عمر؛ خطاب، شادي(2015)، "دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، (3)11، ص 685-703.
2. أحمد، دعاء محمد سيد(2018)، "دور قائمة القيمة المضافة في زيادة فعالية التقارير المتكاملة، دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التجارة، قسم المحاسبة .
3. أحمد، ميهاب صلاح(2014) ، "قياس أثر الإفصاح السري على دقة تنبؤات المحللين الماليين"، *المؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس لقسم المحاسبة في الفترة 2014/9/27*، (القاهرة:كلية التجارة، جامعة القاهرة)، ص 1-27.
4. إسماعيل، عصام عبد المنعم أحمد(2016)، "أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية": دراسة تجريبية، *الفكر المحاسبي-مصر*، م 20، ع 4.
5. الأراضى، محمد ووداد(2012)، "دور المقاييس غير المالية الناتجة عن التكامل بين المحاسبة المالية والإدارية في تطوير التقارير المالية"، *مجلة المحاسبة المصرية*، ع 3، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص 313-375.
6. البسيوني، هيثم محمد عبدالفتاح(2014)، "الإفصاح الفردي كأحد أدوات التقارير المتكاملة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية": دراسة نظرية، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، ع 3، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ص 260-286.
7. الخيال، توفيق عبد المحسن(2009)، "الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي": دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، ع 3، كلية التجارة، جامعة عين شمس ص 105-156.
8. الدوعاجي، فاطمة وثام بن مراد؛ الفضلي ، خالد زيدان(2018)، "تبني تقارير المتكاملة للاعمال كاداة للإفصاح عن الأنشطة البيئية: دراسة تطبيقية علي شركات النفط الليبية"، *المؤتمر العلمي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة في الفترة 2018-23-25 يوليو*، (أجدابيا- ليبيا: جامعة إجدابيا)، ص 567-606.
9. الشرفاء، ياسر عبد طه؛ النحال، محمد ياسر زيدان(2017)، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، م 9، ع 18.
10. الشنطاوي، حسن محمود(2018)، "أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية علي جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية ، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، م 26، ع 30، ص 124-150 .
11. الصيرفي، أسماء أحمد(2015)، "أثر مدى وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبيتها الماليين أخلاقيا على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه- كلية التجارة- جامعة دمنهور .
12. العجوزي، هدى محمد؛ بيوض، نجيب سالم(2019)، "أثر تطبيق محاسبة المسؤولية على الأداء المالي لشركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية" ، *مجلة آفاق اقتصادية*، م 5، ع 10، ص 137 .

13. العلاوين، أمجد عبدالفتاح (2016)، "التقارير المتكاملة كأداة للإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الدخيلة لترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية الأردني"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، م 7، ع 3.
14. الهواري، ناهد محمد يسري (2015)، "محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متماملة وانعكاسها على قرارات أصحاب المصالح في البئية المصرية: دراسة نظرية ميدانية، *الفكر المحاسبي*، م 19، ع 4، مصر.
15. بالقاسم، محارب سعد سليمان (2017)، "أثر الإفصاح عن الاستدامة علي إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية .
16. جججوح، محمد ماجد محمود (2017)، "أثر الإفصاح غير المالي علي القيمة السوقية للشركة المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة .
17. جمعة، محمد أحمد (2017)، "أثر تبني الشركات الأردنية للمسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية .
18. حسان، مروة حسن محمد (2017)، "دراسة إختبارية لمدى جاهزية سوق المال المصري للتحوّل إلي التطبيق الإلزامي للتقارير المتكاملة"، *مجلة الفكر المحاسبي* ، م 21، ع 4، مصر .
19. دويدري، رجاء وحيد (2000)، *البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العملية*، (دمشق، سورية: دار الفكر).
20. سويسي، هواري (2010)، "دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة"، *مجلة الباحث*، العدد 07/2009، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص 55-70.
21. شرف، إبراهيم أحمد (2015)، "أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم المستثمرين لمقدرة الشركة على خلق القيمة - دراسة تجريبية"، *رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التجارة - جامعه دمنهور* .
22. طالب، علاء فرحان؛ المشهداني، إيمان شيحان (2011)، *الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف*، ط 1. (عمان: دار الصفاء).
23. عباس، دولا ر قادر (2017)، "استخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإفصاح المحاسبي لمحتوى تقارير الأعمال المتكاملة: دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
24. عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن؛ العقيلي، ليلي محروس (2015)، "تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، ع 2، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، ص ص 113-178.
25. عبد الرحيم، رضا محمود محمد (2017)، "أثر تفعيل التكامل بين الإفصاح المالي وغير المالي على دعم المقدرة التنبؤية للمحللين الماليين بالأرباح: دراسة تجريبية"، *أطروحة دكتوراه*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية .
26. علي، عبدالوهاب نصر (2012)، "مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة"، *مؤتمر الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق*، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس).
27. علي، أيمن صابر سيد (2017)، "دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح"، *الفكر المحاسبي*، م 21، ع 2، مصر، ص ص 2-60.

28. عمر، بلال فايز؛ الشعار، إسحق محمود؛ زلوم، نضال عمر (2014)، "أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، م 41، ع 2.
29. فودة، شوقي السيد (2008)، "دور الإفصاح المحاسبي عن معلومات رأس المال الفكري في ترشيد قرار الاستثمار والإلتزام في سوق الأوراق المالية: دراسة استكشافية"، *المجلة العلمية، التجارة والتمويل*، ع 1 كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ص 147-206.
30. محمد، نسرين علي (2017)، "إطار محاسبي مقترح لتقويم التقارير المتكاملة بالوحدات الاقتصادية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة: دراسة ميدانية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*.
31. محمود، محمد عبدالله (2013)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والاجتماعي على القدرة التنافسية للوحدات الاقت: دراسة ميدانية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Ajai, S G., and Sanjaya, S G. (2006), **Statistical Methods for Practice and Research: A Guide to Data Analysis Using SPSS**, SAGE Publications Pvt. Ltd
2. Anonymous. (2013), Report puts business models at the heart of integrated reporting, **Financial Management(UK)**, Vol42. Issue4 , p. 63.
3. Araya, M . (2006), Exploring terra incognita: Non-financial reporting in corporate Latin America, **Journal of corporate citizenship** , pp. 25-38.
4. Azam, Z., Warraich, K. M., and Awan, S. H. (2011), One report: bringing change in corporate reporting through integration of financial and non-financial performance disclosure. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 1(1) , pp. 50-71.
5. Brown, J., and Dillard, J. (2014), Integrated reporting: On the need for broadening out and opening up. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 27(7) , pp. 1120-1156.
6. Cheng, M. M., Green, W. J., and Ko, J. C. W. (2014), The impact of strategic relevance and assurance of sustainability indicators on investors' decisions, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 34(1), pp. 131-162.
7. De Villiers, C., Unerman, J., and Rinaldi, L. (2014), Integrated Reporting: Insights, gaps and an agenda for future research. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**. Vol. 27 No. 7, pp. 1042-1067.
8. Dhaliwal, D. S., Radhakrishnan, S., Tsang, A., and Yang, Y. G (2012), Nonfinancial disclosure and analyst forecast accuracy: International evidence on corporate social responsibility disclosure. **The Accounting Review**, 87(3) , pp. 723-759.
9. Dragu, I. M., and Tiron-Tudor, A . (2013), GRI compliance and prerequisites of integrated reporting for Asian-Pacific companies. **Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica**, 15(2) , pp. 432-442.
10. Dumitru, M., Glavan, M. E., Gorgan, C., and Florentin Dumitru, V. (2013), International Integrated reporting framework: A case study in the software industry. **Annales Universitaris Apulensis Series Oeconomica**, 15(1) , pp. 24-39.
11. Eccles, R. G., and Krzus, M. P. (2010). **One report: Integrated reporting for a sustainable strategy**. John Wiley & Sons. Inc., Hoboken, New Jersey.

12. Eccles, R. G., Krzus, M. P., and Watson, L. A. (2012), Integrated Reporting Requires Integrated Assurance "In **Effective Auditing for Corporates: Key Developments in Practice and Procedures**, edited by Joe Oringel, 161-178. London: Bloomsbury Information Ltd.
13. Field, A. (2013), **Discovering statistics using IBM SPSS statistics**. 9nd Ed, sage.
14. Frankel, R., Mayew, W. J., and Sun, Y. (2010), Do pennies matter? Investor relations consequences of small negative earnings surprises, **Review of Accounting Studies**, 15(1) , pp. 220-242.
15. García-Sánchez, I. M., Rodríguez-Ariza, L., and Frías-Aceituno, J. V. (2013), The cultural system and integrated reporting. **International business review**, 22(5) , pp. 828-838.
16. Ghosh, D., and Wu, A. (2012), The effect of positive and negative financial and nonfinancial performance measures on analysts' recommendations, **Behavioral Research in Accounting**, 24(2) , pp. 47-64.
17. Gray, R . (2006), Social, environmental and sustainability reporting and organisational value creation? Whose value? Whose creation?, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 19(6) , pp. 793-819.
18. Haboucha, F. J . (2010), Some thoughts on Integrated Reporting and its possibilities, **The landscape of integrated reporting: reflections and next steps. The President and Fellows of Harvard Colledge Cambridge** , pp. 121-124.
19. Hahn, R., and Kühnen, M .(2013), Determinants of sustainability reporting: a review of results, trends, theory, and opportunities in an expanding field of research. **Journal of cleaner production**, 59 , pp. 5-21.
20. Hanks, J., and Gardiner, L . (2012), **Integrated reporting: lessons from the South African experience**. 2121 Pennsylvania Avenue, NW, Washington, DC 20433 : International Finance Corporation, the World Bank Permissions Desk .
21. Hayduk, L. A. (1987), **Structural equation modeling with LISREL: Essentials and advances**. Jhu Press.
22. Higgins, C., Stubbs, W., and Love, T . (2014), Walking the talk (s): Organisational narratives of integrated reporting, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 27(7) , pp. 1090-1119.
23. Institute of Chartered Accountants in Australia (2011), **Integrating sustainability into business practices: a case study approach.**, Author, Sydney, ICAA
24. Kosovic, K., and Patel, P. (2013), Integrated Reporting-Is it value relevant?: A quantitative study on Johannesburg Stock Exchange. **Jönköping International Business School, Jönköping, Sweden**. (online) Available at: <http://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A624126&dswid=-1222> .
25. Krzus, M. P ,(2011), Integrated reporting: if not now, when. **Zeitschrift für internationale Rechnungslegung**, 6 , pp. 271-276
26. Laptès, R., and Sofian, I, (2016), A new dimension of the entities' financial reporting: Integrated Reporting, **Bulletin of the Transilvania University of Brasov. Economic Sciences. Series V**, 9(2) , pp. 239-250.

27. Leblanc, B., Miller, B. and Osborn, J. (2012), **Driving value by combining financial and non-financial information into a single, investor-grade document.** *PP*(1-8).
28. Matthews, D. (2012), **Integrated Reporting: Performance Insight Through Better Business Reporting.** 2nd ed., KPMG, Sydney.
29. Merchant, K., and Sandino, T. (2009), Four Options for Measuring Value Creation, Strategies for managers to avoid potential flaws in accounting measures of performance, **Journal of Accountancy**, Available at: <https://www.journalofaccountancy.com/issues/2009/aug/20091518.html> .
30. Morhardt, J. E. (2010), Corporate social responsibility and sustainability reporting on the internet, **Business strategy and the environment**, 19(7) , pp. 436-452.
31. Orens, R., and Lybaert, N. (2010), Determinants of sell-side financial analysts' use of non-financial information. **Accounting and Business Research**, 40(1) , pp. 39-53.
32. Robb, S. W., Zarzeski, L. E. and Single Marilyn . T. (2001), Nonfinancial disclosures across Anglo-American countries. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 10(1) , pp. 71-83.
33. Roy, H., and Gitman, R. (2012), **Trends in ESG integration in investments: Summary of the latest research and recommendations to attract long-term investors.** New York: Business for Social Responsibility.
34. Saka, C., and Oshika, T. (2015, August), Created Value as a Sustainability KPI for Integrated Reporting. **In American Accounting Association 2015 Annual Conference in Chicago.**
35. Smith, S. S. (2016), **The Effect Of Integrated Reporting On Financial Performance**, LAP LAMBERT Academic Publishing (September 5, 2016).
36. Stubbs, W., and Higgins, C. (2014), Integrated reporting and internal mechanisms of change. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 27(7) , pp. 1068-1089.
37. Swamynathan, M. (2017), **Mastering Machine Learning with Python in Six Steps: A Practical Implementation Guide to Predictive Data Analytics Using Python**, New York: Apress.
38. Upton, W. S. (2001), Business and financial reporting. Challenges from the new economy. **In Financial accounting series (FASB). Special report (219-A)**, [Online], Available: [Http://www.fasb.org/articles&reports/new_economy.shtml](http://www.fasb.org/articles&reports/new_economy.shtml) [18..
39. Westerfors, I., and Vesterberg, R. (2011), Integrated Reporting-Integrating environmental, social and governance issues in the annual report. *Bachelor thesis*.
40. Yongvanich, K., and Guthrie, J. (2006), An extended performance reporting framework for social and environmental accounting, **Business Strategy and the Environment**, 15(5), pp 309-321 .
41. Zhou, S., Simnett, R., and Green, W (2017), Does integrated reporting matter to the capital market? **Abacus**, 53(1), 94-132.